الأهرام
١٢/١٣

ثنائية صنع القرار السياسي في أمريكا

ليس صحيحا أن أوباما لايملك تغيير الكثير في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، بحكم أن هناك مصالح ثابتة وتقاليد مؤسسية غير قابلة للتغيير تقف عائقا أمامه. إن هذا التحليل يجافي العديد من السوابق التارخية لدور القائد الفرد في تغيير مسار الأحداث، حتى في أكثر الدول الديمقراطية رسوخا. إن شخصية صانع القرار وراءه جزء لايتجزأ من عملية صنع القرار نفسها. وتشير الدراسات إلى أن هذا الدور أكثر أهمية في الدول التسلطية منه في الدول الديمقراطية، حيث يوجد في هذه الأخيرة تعدد في مراكز صنع القرار بما يجعل متخذ القرار الأول بين مراكز متعددة تراقب بعضها بعضا. فإن امتلك الرئيس الأمريكي صلاحية إرسال قوات لدولة ما، إلا أنه لايستطيع تمويل نفقات الحرب بدون موافقة مجلس الشيوخ.

د. معتز بالله عبد الفتاح

والمقارنة السريعة بين قرار صدام حسين بغزو الكويت والذي اتخذ بدون استشارة أي جهة رقابية وبين جهود جورج بوش الأب في إقناع الكونجرس بشن حرب عاصفة الصحراء لتحرير الكويت ماثلة للمراقبين. لكن حتى في الدول الديمقراطية تزيد أهمية دور الفرد على حساب دور المؤسسات في ظل قرارات الأزمة، أكثر منها في ظل القرارات المؤسسية . البيروقراطية المعتادة، وقطعا تكون أقل أهمية في القرارات البنيوية ذات التخطيط طويل المدى، حيث تعني الأزمة وجود تهديد مفاجئ لمصلحة حيوية لدولة في ظل وقت قراري محدود. وعليه لاتكون هناك قواعد مستقرة بالضرورة لمواجهة الازمة كما لايكون هناك من الوقت مايسمح للمؤسسات البيروقراطية أن تقوم بدورها لاسيما إن عجزت المؤسسات عن أن تجد في أرشيفها وضعا مشابها وإلىات متعارفا عليها لمواجهة التهديد. هنا تتطلع الأعين إلى دور القائد حتى يقدم حلا غير تقليدي لأزمة ملحة، كما كان الحال في الولايات المتحدة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. وهنا يكون دور الفرد أكبر كثيرا من القيود المؤسسية الواردة عليه.

أما فيما يتعلق بالقرارات البيروقراطية والبنيوية والتي تتطلب تخطيطا وتمويلا طويلي المدى، فإن المؤسسات وحساباتها البيروقراطية تلعب الدور الأهم لأن التخطيط يتضمن بعدين مهمين وهما خبرة التكنوقراط من ناحية والتمويل الذي ينبغي أن توافقه عليها المؤسسات التشريعية المنتخبة كجزء من موافقتها على ميزانية الدولة. وحتى يحصل القائد الفرد على التفويض اللازم من الرأي العام لتخطي دور المؤسسات أو لتوجيهها فعليه أن يثبت أن هناك بالفعل أزمة وأن قراراته ليست قرارات اختيارية بقدر ما هي قرارات ضرورية. ومن هنا فإن الوضع يبدو مثاليا لأوباما الذي لن يحتاج لأن يفتعل أخبارا عن أداء الولايات المتحدة داخليا وخارجيا حتى يثبت للرأي العام الأمريكي ومؤسساته أن الولايات المتحدة تواجه أكثر من أزمة تتطلب منه أن يستفيد من قدراته القيادية لإعادة توجيه دفة المؤسسات، ويزيد من فرصه لتحقيق سيطرة الحزب الديمقراطي بأغلبية كبيرة على مجلسي الكونجرس.

يبقى أخيرا الطموح الشخصي للرئيس ورغبته في أن يذكر بإنجازاته العظيمة في التاريخ لتجعله راغبا في أن يخرج من الأطر التقليدية التي تضعها البيروقراطية والمصالح الخاصة لبعض جماعات الضغط إلى تحقيق مالم يحققه السابقون عليه. ونتذكر تصريحات بيل كلينتون عند تقييمه لفترة حكمه بأنه راض عنها باستثناء عجزه، بل وانصياعه للتوازنات الحزبية والقيود المؤسسية، في مسألتين: تعميم التأمين الصحي على كل المواطنين، وعدم قدرته على التدخل لوقف مذابح رواندا.

إن أوباما طموح للغاية وهو على علم بالفرصة المتاحة أمامه. وهو قارئ جيد للتاريخ الأمريكي. وقد أشار بوضوح في مذكراته وفي أكثر من حديث له لمعني أن تخذل القيادة شعبها. وأشار إلى الرئيس جيمس بوكانان الذي حكم الولايات المتحدة أثناء إعلان ولايات الجنوب الاستقلال عن الاتحاد الفيدارلي، فتبنى موقف العاجز بحكم أن إعلان هذه الولايات الاستقلال غير قانوني كما أن إعلان الحرب ضدها غير قانوني بما جعله يعرف بكونه واحدا من أضعف رؤساء الولايات المتحدة على الإطلاق.

ورغما عن عدم وجود تغيير في البنية المؤسسية للولايات المتحدة آنذاك، فإن الرئيس إبراهام لينكولن اللاحق على بوكانان، والذي يعتبره المؤرخون أعظم رؤساء الولايات المتحدة بالتوازي مع جورج واشنطن، كان الشخص الذي رفض هذا القيد المؤسسي والقانوني الذي وضعه بوكانان على نفسه واعتبره إساءة لتفسير الدستور الأمريكي وقاد حربا من أجل الإبقاء على وحدة الدولة.

وهناك كذلك الرئيس هربرت هوفر الذي اتخذ إجراءات ضاعفت من اثار الركود الاقتصادي في العشرينيات وحولته إلى كساد أتى على ثروات الملايين، وفي عقبة جاء فرانكلين روزفلت الذي أتخذ إجراءات حكومية توسعية نجحت في أن توقف زحف الكساد بل وأنتهي حكمه بازدهار اقتصادي نسبي ومقدمات أنتصار كبير في الحرب العالمية الثانية. وأوباما يذكر باحترام وتقدير شديدين فرانكلين روزفلت وطريقه الشاق نحو قمة السلطة في الولايات المتحدة والدور الذي لعبه لإنقاذ بلاده اقتصاديا وعسكريا من أزمتين كبيرتين.

وما خروج بوش الأب في موقفه من إجبار إسرائيل على الجلوس على مائدة المفاوضات مع العرب في مدريد إلا مثال آخر لدور القائد الفرد في الإبداع والابتكار خروجا عن القواعد البنيوية والمؤسسية المستقرة.

وأوباما معه تفويض شعبي كبير كي يلعب دورا أستثنائيا في سياسات الولايات المتحدة الداخلية والخارجية.

الإتحاد
١٢/١٣

حقوق الملكية الفكرية والثقافية العربية

سيار الجميل

كم نحن بحاجة ماسة الى قيم وأعراف وتقاليد جديدة في الكتابة والنشر.. وكم نحن بحاجة الى قوانين تحمي حق الملكية الفكرية والثقافية والإعلامية..وكم نحن بحاجة أساسية إلى أبواب نقدية، وصفحات شكاوى، في الصحف والمجلات ووسائل الإعلام حتى المسموعة والمرئية، تكشف للعالم معالم السطو والانتحال والسرقات التي يقوم بها البعض ضد البعض الآخر..

وإقامة الحجة على كل من استسهل عملية الكتابة والنشر، سواء لمقالات، أو معلومات، أو فقرات، أو رسوم، أو كتب، أو خرائط، أو مشاريع، أو تقارير، أو آثار، أو انتيكات.. الخ وهذه المسألة التي تحكمها حقوق النشر، وحماية الملكية الفكرية في أغلب دول العالم..

لا يجد المرء في حياتنا العربية مصانا ومحافظا على حقوقه، سواء في حياته، أو بعد مماته لأن ليس ثمة تقاليد تحرم كل التجاوزات، بل وليس ثمة أي تفعيل للنصوص القانونية بما يتناسب وهذه المشكلة الحضارية وضد الخروقات والتلاعبات التي يمارسها عدد كبير من المتطفلين العرب على الثقافة، ومهنة الكتابة، والبحث العلمي، وأخلاقيات النشر.

ليس مثل هذا «الأمر» حديث العهد في الثقافة العربية، فلو عدنا الى قرون خلت، لوجدنا ثلاثة تصانيف من السرقات الأدبية اسماها ابن الاثير في كتابه «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» بـ (النسخ) و(المسخ) و(السلخ)، فثمة من يسرق نسخا، وثمة من يشوه نصوصك، فيمسخها مسخا، وثمة من ينتحل، ويأخذ منك فيسلخ النص سلخاً..

ولقد ازدادت اليوم، وبفعل التقدم الالكتروني، عمليات السطو والسرقة والانتحال.. وباستطاعة أي كاتب محترف أن يسجّل بعض أفكاره، وقد سرقها آخرون ولا يستطيع أن يفعل شيئا.. وقد وصل الأمر أن يشقى صاحب مقال، أو بحث أو كتاب لزمن طويل، ويأتي من ليس له ذمة ولا ضمير، فيأخذ الجهد لينسبه إلى نفسه وينشره مع بعض التغييرات الطفيفة.

هنا ينبغي على كل الدول العربية أن تعالج من باب الحقوق مسألة حقوق النشر، وحماية حق المؤلف والباحث والفنان والأديب.. ما يتطلب من المتخصصين اليوم إثارة هذه «المشكلة» التي تزداد فجاجة واتساعا بفعل شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، وعلى حكومات الدول : الاهتمام والشروع بسن قانون حماية الممتلكات المعنوية والكتابية والإعلامية.

وعليهم أن يخصصوا مواد رادعة تمنع ما يحدث اليوم، وأن تتوجّه أيضا إلى ترسيخ منهج تربوي للأجيال الجديدة، توضح لهم أخلاقية الملكية الفكرية والثقافية، والحفاظ عليها، وإبقائها أمانة وقضية غاية في الخطورة وهي حق المؤلف في حمايته من السطو والانتحال والاقتباس دون أذن وبما يخل في الموضوع، وكذلك في الحماية التي تكفل للمؤلف حقوقه القانونية ووضع النصوص التي تكفل له حقوقه المادية والأدبية ضمن النصوص المضافة في مشروعات جديدة للقانون المدني.

إن الحفاظ على الملكيات المعنوية والثقافية والعلمية في الدول الغربية مهمة أساسية لكل من الدولة والمجتمع.. فلا يمكن ان تجد سرقات وانتحالات، وإلا تعّرض فاعلها إلى أقصى العقوبات إن كشف أمره وذاع صيته في الإعلام..

ومما يؤلم حقّا أن يستخدم الآخرون كتبك ومقالاتك ومعلوماتك ووجهات نظرك واستنتاجاتك علنا من دون أن يذكروا جميلك عليهم.. بل أن البعض من طلبتنا في الدراسات العليا وآخرين من الباحثين يستسلموا لكتاب واحد صاحبه مؤلف محترم فيأخذوا منه ما شاؤوا من نقولات حرفية لصفحات عديدة من دون أي ذكر للمصدر أو المرجع الذي اخذوا منه! وبصفاقة بالغة لا يتوانوا عن المجاهرة بالنصوص او الأفكار أو النتائج من دون ذكر المؤلف!

كتبت قبل أكثر من ثلاثين سنة مقالا نشرته في إحدى المجلات وهو بعنوان (الأمانة العلمية والمسؤولية التاريخية للكتابة)، واذكر إنني تعّرضت للمشكلة ذاتها، ولكن لم يحدث أي تطور، ولا أي علاج، علما بأن المشكلات قد زادت استعصاء وشمولية بفعل الثورة الالكترونية التي فتحت أمام العالم كل الثقافات، ولم يعد عصّيا على احد ان يستنسخ عن الآخرين أعمالهم، ويستغلها أبشع استغلال..

واستطيع القول، إن أية تبريرات غير مقبولة أبدا، فالسطو الثقافي على جهود الآخرين إصرار على ارتكاب فعل مخالف للقانون، وجريمة ترقى لمستوى المسؤولية بكل أبعادها المادية والمعنوية، وهو إصرار يقترن بالتعمد المسبق على ارتكاب الجرم الثقافي، وتجسيد هذا الفعل المنافي للمنطق والحق في نشر الاقتباس، والسطو، والنقل الحرفي، كواقع ملموس وهذه الجريمة.

لابد لها من عقوبة رادعة من أجل الإصلاح ولردع الغير مستقبلاً أيضا، كذلك من أجل تعويض المتضرر وإعادة الحق المسروق إلى أهله، وكنا قد اعتدنا قيام بعض الذين يجدون عجزاً في الكتابة بانتحال كتابات غيرهم الى أسمائهم، وهذا تخريج يبرر فشلهم وعدم قدرتهم على الإبداع، لتحقيق مجد زائف، أو لسهولة يراها بعض من يزعم البحث والتقصي ليختصر الطريق بسرقة جهد الآخر، وهي حالة تجد لها أثراً في البلدان المتخلفة أكثر من البلدان المتطورة.

وأخيرا، أدعو إلى تشريع قوانين عربية رادعة تحمي حقوق الملكية الفكرية والثقافية والعلمية والفنية والإعلامية، للحد من التجاوزات الكبيرة، فضلا عن حماية حقوق المؤلفين من سطو الناشرين، وتلاعباتهم، وسرقاتهم، أسوة بما هو معمول به في العالم، وان تشترك منظومة الدول العربية قاطبة في الاتفاق على المبادئ وتنفيذ التشريعات المشتركة.

الوطن
١٢/١٣

فخ اعتداءات مومباي

حسان يونس

هناك من يرى بأن المسلمين هم منبوذو الهند الجدد، وهناك من يمضي إلى ما هو أبعد من ذلك، عبر الاشارة لحرب جديدة بين الهند وباكستان، ربما لا يمضي الكثير من الوقت قبل ان تندلع، حتى الآن فإن كل شيء تحت عدسة مكبرة واذا ما تأكد بأن الاستخبارات السرية الباكستانية تدعم الجماعة المتهمة بشن اعتداءات مومباي، فإن الصورة تصبح سوداء بالفعل وهي تنذر بحرب مدمرة بين بلدين نوويين، ما لم تتحرك باكستان لاستئصال هذه الجماعة، واحداث تغيرات جوهرية في بنيتها الأمنية والعسكرية.

رسالة المعتدين الذين أغرقوا مومباي بالدماء سيئة إلى أبعد درجة، وهي لا تحمل أي معنى يمكن فهمه باستثناء ان هؤلاء المعتدين يريدون اشعال حرب مدمرة بين الهند وباكستان، أو يريدون استئصال المسلمين من الهند عبر وضعهم في دائرة التآمر والاتهام.

في اعتداءات سبتمبر سمعنا ادعاءات لاقت بعض التفهم، خلاصتها ان ما حدث سببه العداء الأميركي للعالم الإسلامي، اليوم لا يوجد ما يمكن تفهمه، وفي الواقع فإن ما شهدته مومباي يثير الكثير من مشاعر الاستياء والاستنكار فهو طعنة للمسلمين، وهي طعنة سامة.

لا يوجد مشكلة بين الهند والعالم الإسلامي أو العربي بل إن هذا البلد الآسيوي الكبير كان على الدوام مناصر قوي للقضايا العربية، نعم هناك مشكلات طائفية لكنها لا تتصل بالمسلمين وحدهم وانما بجميع الطوائف دون استثناء وما فعلته هذه الاعتداءات هو انها أعطت جميع المبررات الكافية لمواجهة المسلمين في هذا البلد والقضاء على ارثهم العظيم هناك.

مرتكبو اعتداءات مومباي يريدون اشعال شبه القارة الهندية، الأمر الذي يحتم على البلدين معاً «الهند وباكستان» ممارسة اقصي درجات ضبط النفس، من اجل تجاوز هذه المحنة وتفويت الفرصة امام الذين دبروا الاعتداءات، أرادوا منها اشعال حرب تتجاوز بحجمها وخسائرها وآلامها، كل الدماء التي سبق وان سالت بين البلدين.

إن أفضل وسيلة لمحاربة الإرهاب تكمن في التضامن ضده، وليس الوقوع في فخه وما رأيناه حتى الآن لا يشجع على التفاؤل خاصة مع تبادل اتهامات خطيرة يمكن ان تؤدي إلى حرب أكثر عنفاً من كل ما سبق ورأيناه بين البلدين.

ما حدث في مومباي يجب ان يواجه بالعقل والمنطق وليس بالتهديد والوعيد، ولو انفجرت الحرب، كان الإرهاب هو من سيضحك أخيراً، وسيضحك كثيراً.

الدستور
١٢/١٣

بؤس الموقف الأوروبي ونفاقه

عريب الرنتاوي

لولا بعض المنظمات الفلسطينية والعربية ، غير الحكومية ، لحكمنا بالغياب الكامل للصوت العربي في «الجدل الأوروبي الداخلي المحتدم» حول الاستراتيجية الأوروبية المقبلة في الشرق الأوسط ، وقرار دول الاتحاد «رفع مستوى العلاقة مع إسرائيل» وفقا لـ«سياسة الجوار الأوروبي» ، وهو القرار الذي ينتظر موافقة البرلمان الأوروبي المرجأة عليه.

والحقيقة أن ثمة «نفاقا أوروبيا ظاهرا» ، يقف خلف قرار رفع مستوى العلاقات بإسرائيل ، وهو قرار جادل غير مسؤول أوروبي ، فرنسي تحديدا ، بأنه غير مشروط بتقدم إسرائيل على دروب السلام وتنفيذ خريطة الطريق وإنهاء الاحتلال ووقف الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان ، التي يحتفل بالذكرى الستين لإعلانها العالمي ، على نطاق واسع ، أوروبيا وفرنسيا على وجه الخصوص.

مسؤولو دول الاتحاد قرروا على ما يبدو ، مكافأة إسرائيل على الاستمرار في احتلالها وعدوانها وزحفها الاستيطاني وسياساتها العنصرية وحصارها البربري لقطاع غزة وتجويعا لمئات ألوف الفلسطينيين ، قرروا مكافأة إسرائيل الرافضة لأي دور أوروبي في عملية السلام ، غير دول المموّل ، برفع مستوى العلاقة معها في شتى الميادين العلمية والبحثية والتجارية والأمنية والعسكرية والسياسية ، إلى ما يشبه العضوية الكاملة.

كل ذلك ، مقابل مناشدات غامضة ، وردت في نص آخر صدر عن الاتحاد الأوروبي ، يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان ورفع الحصار عن غزة وتسهيل حياة الفلسطينيين ودفع عملية السلام ، وهي مناشدات سبق لأرشيف الاتحاد الأوروبي ووثائقه أن احتوى على الكثير منها ، من دون جدوى ، ببساطة لأنها غير مقرونة بأي ضغط من أي نوع ، أو بالتلويح بإمكانية ممارسة بعض الضغوط.

الفارق بين النص الأوروبي الخاص بالفلسطينيين والنص الخاص بإسرائيل ، أن الأول معلق على شرط «القبول والرضى الإسرائيليين» ، فيما النص الثاني واجب النفاذ ما أن يمهر بمصادقة البرلمان الأوروبي. وبهذا المعنى فإن المكافأة الأوروبية لإسرائيل عملية وملموسة وقابلة للصرف والتصريف ، فيما «الوعود الأوروبية» للفلسطينيين لا تتعدى ضخ بعض النقود في الأقنية المتيسبة للموازنة الفلسطينية العامة ، وتعهدات بالبحث عن مخارج لقضايا اللاجئين والقدس والترتيبات الأمنية ، وهي مخارج تستهدف أولا وفي المقام الأخير ، إيجاد «طرق التفافية» لإقناع الفلسطينيين بالمطالب والاشتراطات والخطوط الحمراء الإسرائيلية.

والمؤسف حقا ، أن الموقف الأوروبي الداعم مجانا وبسخاء (وبتهافت) للموقف الإسرائيلي ، يأتي بعد صدور تصريحات و«مراجعات» درجت على ألسنة مسؤولين أوروبيين (بريطانيين بخاصة) للحقبة الكولونيالية ، لكأن أوروبا ستظل «تبيعنا» كلاما وتصريحات ووعود جوفاء ، فيما الدعم الحقيقي ، المادي والملموس يعطى لإسرائيل ، ولإسرائيل وحدها.

على أننا ونحن نشخص «بؤس» الموقف الأوروبي من قضايانا و«نفاقه» ، لا يسعنا إلا أن نشير للتنوع في خريطة المواقف السياسية والحزبية الأوروبية ، وهو تنوع أفضى إلى احتدام الجدل والسجال داخل الأوساط الأوروبية ذاتها ، حول الوجهة التي يتعين على دول الاتحاد أن تسلكها في مقاربتها لقضايا المنطقة وملفاتها ، وهما جدل وسجال تشترك فيهما إسرائيل بقوة وبفاعلية ، ويغيب عنهما العرب والفلسطينيون «غيبة كبرى» ، لولا بعض «رسائل الاستعطاف» لسلام فياض ونشاط بعض القوى غير الحكومية.